

موجز سياساتي:

كوفيد-19 وتحويل السياحة

آب/أغسطس 2020

موجز تنفيذي

أجل تعويض الإيرادات المفقودة اللازمة لتمويل الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات الحماية الاجتماعية وحماية البيئة، والوفاء بجدول مواعيد تسديد الديون.

وتشير السيناريوهات المتعلقة بهذا القطاع إلى أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض بنسبة تتراوح بين 58 في المائة و 78 في المائة في عام 2020، وسيعني ذلك انخفاضا في إنفاق الزوار من 1,5 تريليون دولار في عام 2019 إلى ما يتراوح بين 310 و 570 بليون دولار في عام 2020. ويعرض ذلك أكثر من 100 مليون وظيفة مباشرة في قطاع السياحة للخطر⁽²⁾، وكثير منها في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي توظف نسبة كبيرة من النساء والشباب. ويعد العاملون في القطاع غير المنظم هم الأكثر ضعفاً.

ولم يسلم أي بلد من انهيار قطاع السياحة فيها، بدءا من إيطاليا حيث تمثل السياحة ما نسبته 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وصولا إلى بالاو حيث تولد السياحة نحو 90 في المائة من جميع الصادرات. وتشكل هذه الأزمة صدمة كبيرة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة النمو، وحالة طوارئ بالنسبة لأشد الناس ضعفا والبلدان النامية. ويعد أثرها على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى أقل البلدان نمواً والعديد من الدول الأفريقية مدعاة للقلق. ففي أفريقيا، شكل القطاع 10 في المائة من جميع الصادرات في عام 2019.

الآثار على سبل العيش وأهداف التنمية المستدامة

تهدد آثار كوفيد-19 على السياحة بزيادة الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) وعدم المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة)، وعكس مسار الجهود

توفر السياحة سبل العيش لملايين الناس وتتيح الفرصة لبلابين آخرين لتقدير الثقافات الخاصة بهم والتقاليد المختلفة، فضلا عن العالم الطبيعي. وبالنسبة لبعض البلدان، يمكن أن تمثل السياحة ما يزيد على 20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وتشكل السياحة، عموماً، ثالث أكبر قطاعات التصدير في الاقتصاد العالمي. والسياحة هي أحد القطاعات الأكثر تضررا من جائحة كوفيد-19، مما يؤثر على الاقتصادات وسبل العيش والخدمات العامة والفرص في جميع القارات. وفي حين يجب إعطاء الأولوية للحفاظ على سبل العيش التي تعتمد على هذا القطاع، فإن إعادة بناء السياحة هي بمثابة فرصة سانحة أيضاً لإحداث التحول، مع التركيز على الاستفادة من تأثيرها على الوجهات التي تُزار وبناء مجتمعات ومؤسسات تجارية أكثر قدرة على الصمود من خلال الابتكار والرقمنة والاستدامة والشراكات.

الآثار الاقتصادية

وفقا لبيانات عام 2019، أسهمت السياحة في توليد 7 في المائة من التجارة العالمية، وتوظيف واحد من كل عشرة أشخاص على الصعيد العالمي، وتوفير سبل العيش - من خلال سلسلة إمداد معقدة لقطاعات مترابطة - لملايين الناس في البلدان المتقدمة والنامية. ومع إغلاق الحدود وإغلاق الفنادق وانخفاض معدل السفر الجوي بشكل كبير، انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 56 في المائة، وقُعد 320 بليون دولار من صادرات السياحة في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020⁽¹⁾ - أي أكثر من ثلاثة أضعاف الخسائر المتكبدة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009. وتكافح الحكومات من

(1) منظمة السياحة العالمية، *World Tourism Barometer*, vol. 18, No. 4، حزيران/يونيه 2020، مدريد، متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.18111/wtobarometereng>

(2) منظمة السياحة العالمية، *World Tourism Barometer*, vol. 18, No. 3، حزيران/يونيه 2020، مدريد، متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.18111/wtobarometereng>

البيولوجي، التي تمارس فيها معظم أنشطة السياحة المتعلقة بالحياة البرية، لمزيد من الأخطار. وبدون إيجاد فرص بديلة، قد تتجه المجتمعات المحلية نحو الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، إما لاستهلاكها الخاص أو لتوليد الدخل.

وفي الوقت نفسه، فإن لقطاع السياحة آثارا مناخية وبصمة بيئية كبيرة تتطلب استهلاكاً كثيفاً للطاقة والوقود وتشكل ضغوطاً على نظم الأراضي. وأدى نمو السياحة خلال السنوات الأخيرة إلى خطر تعثر تحقيق أهداف اتفاق باريس. وقدرت انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالنقل من قطاع السياحة بـ 5 في المائة من جميع الانبعاثات الناشئة عن الأنشطة البشرية، ويمكن أن تُعاود الارتفاع بشكل حاد إذا لم يواءم انتعاش القطاع مع الأهداف المتعلقة بالمناخ⁽⁴⁾.

الآثار الثقافية

يشكل ثراء التقاليد والثقافة والتنوع في العالم حافزاً من حوافز السفر الرئيسية. ويفرض تأثير كوفيد-19 على السياحة مزيداً من الضغوط على جهود حفظ التراث في القطاع الثقافي، وعلى النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمعات المحلية، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجموعات الإثنية. فعلى سبيل المثال، مع إغلاق أسواق الصناعات اليدوية والمنتجات وغيرها من السلع، تأثرت بشكل خاص إيرادات نساء الشعوب الأصلية⁽⁵⁾. وشهدت المنظمات الثقافية أيضاً انخفاضاً في إيراداتها. وخلال الأزمة، أغلقت 90 في المائة من البلدان مواقع التراث العالمي كلياً أو جزئياً، وأُغلق مؤقتاً حوالي 85 000 متحف⁽⁶⁾. وتشكل السياحة، وهي قطاع قائم على التفاعل بين الناس، إحدى الوسائل الرئيسية للترويج للثقافة والنهوض بالحوار والتفاهم بين الثقافات.

المبذولة للحفاظ على الطبيعة والثقافة. ويمكن أن تؤدي الجائحة أيضاً إلى إبطاء التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽³⁾. ويشار إلى السياحة مباشرة في ثلاثة أهداف من أهداف التنمية المستدامة هي: الهدف 8 "العمل اللائق والنمو الاقتصادي"، والهدف 12 "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان" والهدف 14 "الحياة تحت الماء".

وتمثل السياحة وسيلة للاندماج والتمكين وتوليد الدخل بالنسبة للنساء والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والعديد من السكان المهمشين تاريخياً. وهي تتيح إمكانية تقديم الخدمات في المواقع النائية، وتدعم النمو الاقتصادي في المناطق الريفية، وتوفّر فرص الحصول على التدريب وفرص العمل، وتحدث، في كثير من الأحيان، تحولاً للقيمة التي توليها المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل لتراثها الثقافي والطبيعي.

ويعني ارتباط السياحة بالعديد من مجالات المجتمع الأخرى أن هذه الأزمة تهدد أيضاً مساهمة القطاع في أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين (الهدف 5) أو الحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها (الهدف 10).

الآثار البيئية والآثار المتصلة بتغير المناخ

تمثل السياحة المتصلة بالطبيعة والمحيطات حافزاً هاماً للسفر ومصدراً للإيرادات. وخلصت دراسة استقصائية أجرتها منظمة السياحة العالمية في عام 2015 إلى أن 14 بلداً أفريقياً تولد مبلغاً يقدر بـ 142 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من رسوم دخول المناطق المحمية. وأدى توقف الأنشطة السياحية إلى انعدام الدخل لمدة شهور بالنسبة للعديد من المناطق المحمية والمجتمعات التي تعيش حولها، والتي يعتمد كثير منها اعتماداً كبيراً على السياحة من أجل البقاء ولا تتوافر لها إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي. ويؤدي فقدان إيرادات السياحة إلى تعرض المناطق المحمية وغيرها من مناطق حفظ التنوع

(3) <http://tourism4sdgs.org>

(4) منظمة السياحة العالمية، "Transport-related CO2 emissions from the tourism sector"، متاحة على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/tourism-emissions-climate-change/sustainable-development/>

(5) الأمم المتحدة، "في يومهم الدولي، الأمين العام يسلم الضوء على قدرة الشعوب الأصلية على الصمود في مواجهة جائحة كوفيد-19"، 9 آب/أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://news.un.org/ar/story/2020/08/1059492>

(6) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2020، "Museums around the world in the face of COVID-19"، متاح على الرابط التالي: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373530>

ويمكن وضع تسخير الابتكار والرقمنة، وتبني القيم المحلية، وتهيئة فرص عمل لائقة للجميع، لا سيما الشباب والنساء والفئات الأكثر ضعفاً⁽⁸⁾ في مجتمعاتنا، في مقدمة جهود انتعاش السياحة وفي صميم تلك الجهود. وتحقيقاً لتلك الغاية، يحتاج القطاع إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء نموذج جديد يشجع الشراكات، ويضع الأشخاص المضيفين في صميم جهود التنمية، ويعزز السياسات القائمة على الأدلة والاستثمارات والعمليات المحايدة من حيث الكربون.

ينبغي أن تتصدى أي خريطة طريق توضع لتحويل السياحة لخمس مجالات ذات أولوية هي:

- 1 - إدارة الأزمة وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية على سبل العيش، ولا سيما في مجالي عمالة المرأة والأمن الاقتصادي - يتعين تنفيذ حلول وتدابير مواجهة تدريجية ومنسقة من أجل ما يلي: '1' حماية سبل العيش والوظائف والدخل والمشاريع التجارية؛ '2' بناء الثقة من خلال تدابير السلامة والأمن في جميع العمليات السياحية؛ '3' تعزيز الشراكات والتضامن من أجل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي من خلال إيلاء الأولوية للشمول والحد من أوجه عدم المساواة.
- 2 - تعزيز القدرة التنافسية وبناء القدرة على الصمود - دعم تطوير الهياكل الأساسية للسياحة والخدمات الجيدة على امتداد سلسلة القيمة السياحية بأكملها؛ وتيسير الاستثمارات، وتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتنوع المنتجات والأسواق، وتعزيز السياحة المحلية والإقليمية حيثما أمكن ذلك.

مع استئناف السفر في بعض أنحاء العالم، تطرح محدودية الاتصال وضعف ثقة المستهلكين والتطور غير المعروف للجائحة وتأثير التراجع الاقتصادي تحديات غير مسبوقة بالنسبة لقطاع السياحة. ومن العناصر الأساسية لتسريع الانتعاش، دعم الملايين ممن يعتمدون في توفير سبل العيش على قطاع متضرر من توقف النشاط لمدة شهور، وبناء مقومات تجربة سفر مستدامة ومسؤولة تكون آمنة بالنسبة للمجتمعات المضيفة والعمال والمسافرين.

وتعد هذه الأزمة أيضاً فرصة غير مسبوقة لإحداث تحول في علاقة السياحة بالطبيعة والمناخ والاقتصاد. وقد حان الوقت لإعادة التفكير في كيفية تأثير هذا القطاع على مواردنا الطبيعية ونظمنا الإيكولوجية، بناءً على العمل القائم في مجال السياحة المستدامة؛ ولدراسة كيفية تفاعله مع مجتمعاتنا ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ولتحسين قياسه وإدارته؛ ولضمان التوزيع العادل لفوائده؛ والدفع قدماً بالتحول نحو اقتصاد قادر على الصمود ومحايد من حيث الكربون⁽⁷⁾. ويمكن للاستجابة الجماعية المنسقة من جانب جميع أصحاب المصلحة أن تحفز التحول في السياحة، إلى جانب حزم الانتعاش الاقتصادي والاستثمارات في الاقتصاد الأخضر.

تشكل أزمة كوفيد-19 لحظة فاصلة

لمواءمة الجهود الرامية إلى الحفاظ على سبل العيش التي تعتمد على السياحة مع أهداف التنمية المستدامة، وضمان مستقبل أكثر قدرة على الصمود وشمولية وحياداً من حيث الكربون وكفاءة من حيث استخدام الموارد.

(7) منظمة السياحة العالمية، 2020، "COVID-19 Tourism Recovery: Technical Assistance Recovery Package"، متاح على الرابط التالي: https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/COVID-19-Tourism-Recovery-TA-Package_8%20May-2020.pdf.

(8) منظمة السياحة العالمية، 2020، "An Inclusive Response for Vulnerable Groups"، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/covid-19-inclusive-response-vulnerable-groups>.

ما حجم الخسارة المحتملة؟

100 إلى 120 مليون وظيفة مباشرة
في مجال السياحة معرضة للخطر
(منظمة السياحة العالمية)

خسارة تتراوح من 910 بلايين دولار
إلى 1,2 تريليون دولار في الصادرات
من السياحة - إنفاق الزوار الدوليين
(منظمة السياحة العالمية)

خسارة تتراوح من 1,5 في المائة
إلى 2,8 في المائة من الناتج
المحلي الإجمالي العالمي
(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

شريان الحياة للدول الجزرية الصغيرة
النامية وأقل البلدان نموا والعديد من البلدان
الأفريقية - تمثل السياحة أكثر من 30 في المائة
من الصادرات بالنسبة لمعظم الدول الجزرية
الصغيرة النامية و 80 في المائة بالنسبة
لبعضها (منظمة السياحة العالمية)

3 - تعزيز الابتكار ورقمنة النظام الإيكولوجي السياحي - يمكن أن تؤدي حزم الإنعاش والتطورات المستقبلية في مجال السياحة إلى تعظيم استخدام التكنولوجيا في النظام الإيكولوجي السياحي، وتعزيز الرقمنة لإيجاد حلول ابتكارية والاستثمار في المهارات الرقمية، وخاصة بالنسبة للعمال الذين هم بلا وظيفة مؤقتا وللباحثين عن وظائف.

4 - تعزيز الاستدامة والنمو الأخضر الشامل للجميع - من المهم أن تتحول السياحة إلى قطاع يتسم بالقدرة على الصمود والتنافسية والكفاءة في استخدام الموارد والحياد من حيث الكربون، بما يتماشى مع أهداف ومبادئ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن للاستثمارات الخضراء المخصصة لأغراض التعافي أن تستهدف الفرص المتاحة في مجالات المناطق المحمية والطاقة المتجددة والمباني الذكية واقتصاد التدوير، من بين فرص أخرى. ويمكن أن يكفل تقديم الحكومات للدعم المالي والدعم من أجل الإنقاذ إلى قطاعات الفنادق والرحلات البحرية والطيران حظر الممارسات الملوثة غير المستدامة.

5 - التنسيق والشراكات لتحويل السياحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة - ستكون هناك حاجة إلى نهج وتحالفات أكثر مرونة للتحرك نحو مستقبل قوامه القدرة على الصمود وتحقيق الأهداف العالمية. وقد التأم في إطار اللجنة المعنية بأزمة السياحة العالمية التابعة لمنظمة السياحة العالمية قطاع السياحة لصياغة خطة على نطاق القطاع لمواجهة التحدي غير المسبوق المتمثل في جائحة كوفيد-19⁽⁹⁾. ويمكن أن يراعى في التنسيق الفعال للخطط والسياسات المتصلة باستئناف الأنشطة والإنعاش التركيز على العامل البشري أولاً، مع إشراك الحكومات والشركاء في التنمية ومؤسسات التمويل الدولية لتحقيق أثر ملموس على الاقتصادات وسبل العيش.

(9) منظمة السياحة العالمية، "Tourism Restarting" متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/restarting-tourism>.

1 - السياحة وكوفيد-19 - آثار اقتصادية غير مسبوقه

ويمكن أن تؤدي هذه الصدمة الهائلة إلى انخفاض في عدد السائحين الدوليين يتراوح بين 850 مليون و 1,1 بليون سائح، وخسائر تتراوح بين 910 بلايين دولار و 1,2 تريليون دولار في عائدات التصدير من السياحة، مما يعرض 100 إلى 120 مليون وظيفة مباشرة في مجال السياحة للخطر⁽¹³⁾. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بالنظر إلى أن حوالي 80 في المائة من جميع المؤسسات التجارية السياحية هي من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتلوح في الأفق تحديات كبيرة، منها التطور غير المعروف للجائحة وكيفية استعادة ثقة المستهلكين. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد في عام 2020 بنسبة 4,9 في المائة، على الرغم من التوقعات بأن يشهد عام 2021 انتعاشاً، وفقاً لصندوق النقد الدولي⁽¹⁴⁾.

وعلى الرغم من أن البلدان والمنظمات الدولية تنفذ مجموعة من التدابير الرامية إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 وحفز انتعاش السياحة، فإن حجم الأزمة يتطلب جهوداً إضافية ودعمًا مستمرًا⁽¹⁵⁾.

في عام 2019، وصل عدد السياح الدوليين الوافدين إلى 1,5 بليون شخص، بزيادة قدرها 4 في المائة عن عام 2018، بما يعزز الأرقام القياسية المحققة على مدى عشر سنوات، حيث نمت السياحة بوتيرة أسرع من نمو الاقتصاد العالمي برمته. وأضافت السياحة الداخلية 8,8 بلايين شخص إلى عدد السياح الوافدين. وأسهم القطاع في توليد 1,5 تريليون دولار من الصادرات وتوظيف واحد من كل عشرة أشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة⁽¹⁰⁾.

وتوقفت السياحة في منتصف آذار/مارس 2020. وانخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 56 في المائة في الأشهر الأولى من السنة، وانخفض العدد في أيار/مايو بنسبة 98 في المائة. وينطوي ذلك على خسارة قدرها حوالي 320 بليون دولار في الصادرات - أي أكثر من ثلاثة أضعاف الخسائر المتكبدة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009 بأكملها⁽¹¹⁾. وتشير السيناريوهات الاستشرافية إلى انخفاض محتمل في عدد السياح الوافدين والإيرادات المتأتية من السياحة الدولية بنسبة تتراوح من 58 إلى 78 في المائة للعام بأكمله بحسب سرعة احتواء الجائحة ومدة القيود المفروضة على السفر وإعادة فتح الحدود تدريجياً، التي بدأت حالياً ولكنها لا تزال غير مؤكدة⁽¹²⁾.

(10) منظمة السياحة العالمية، World Tourism Barometer, vol. 18, No. 3، حزيران/يونيه 2020، مدريد، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/> و <https://doi.org/10.18111/wtobarometereng> و Dashboard Data online UNWTO، متاحة على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/>.international-tourism-and-covid-19

(11) منظمة السياحة العالمية، World Tourism Barometer, vol. 18, No. 3، حزيران/يونيه 2020، ومنظمة السياحة العالمية، World Tourism Barometer, vol. 18, No. 2، أيار/مايو 2020، مدريد، متاحان على الرابط التالي: <https://doi.org/10.18111/wtobarometereng>.

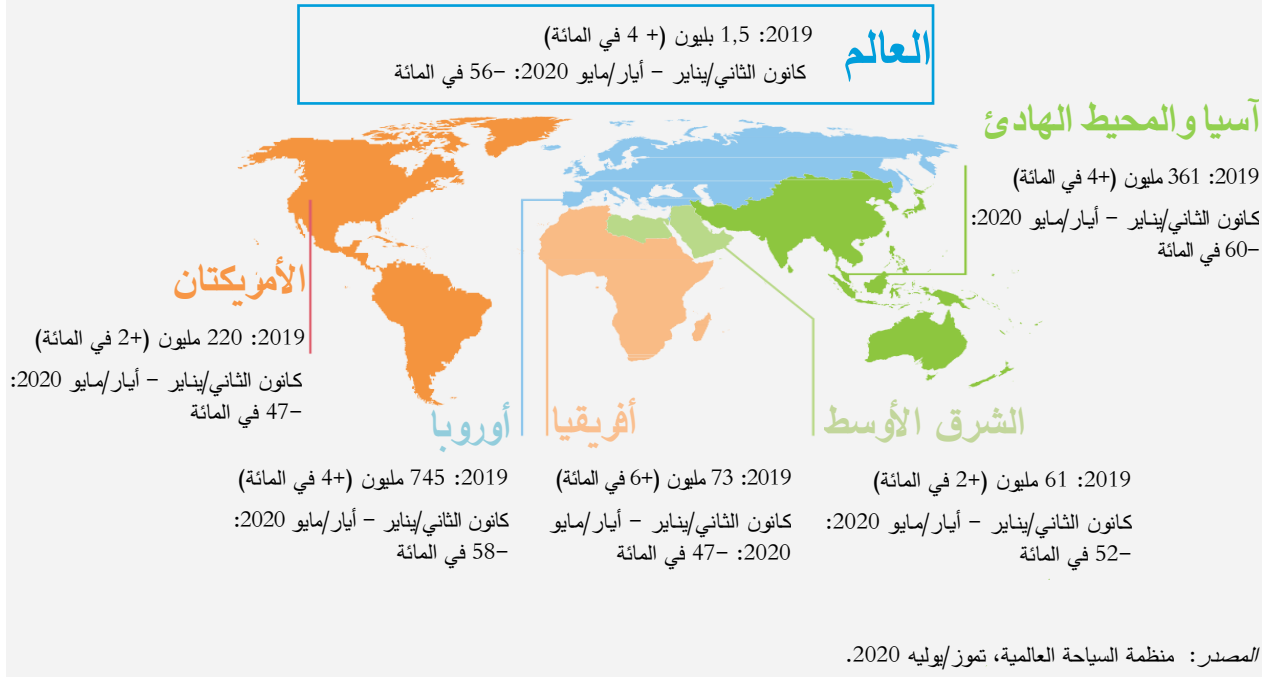
(12) المرجع نفسه.

(13) المرجع نفسه.

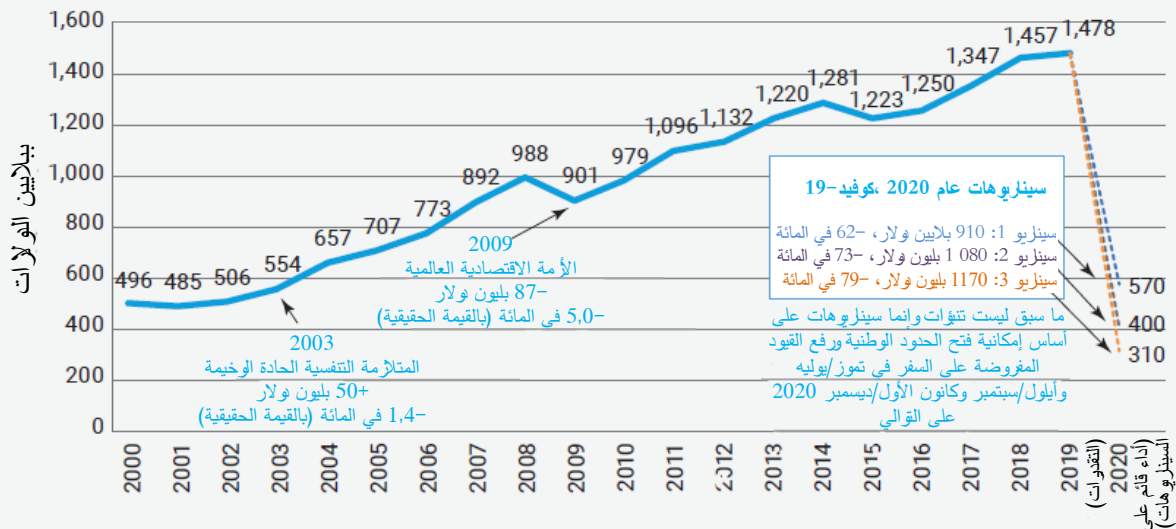
(14) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، حزيران/يونيه 2020.

(15) منظمة السياحة العالمية، "Briefing Note – Tourism and COVID-19. Issue 1. How are countries supporting tourism recovery?"، حزيران/يونيه 2020، متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.18111/9789284421893>.

الشكل 1 - عدد السياح الدوليين الوافدين، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2020 (التغير بالنسبة المئوية)



الشكل 2 - الإيرادات السياحية الدولية (الاصوات)، سيناريوهات الفترة 2000 إلى 2019 وعام 2020



1-1 التدايعات الكبيرة التي تطل الاقتصاد ككل

تهدد الأزمة، بسبب روابط قطاع السياحة بالإمدادات من السلع والخدمات وأثره المضاعف القوي، التنمية المستدامة في الدول المتقدمة النمو والدول النامية على السواء.

وتشير التقديرات إلى أن الصدمة في مجال السياحة يمكن أن تخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 1,17 تريليون دولار، أو 1,5 في المائة، في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً (ويتمثل في توقف السياحة لمدة أربعة أشهر)، وبما يصل إلى 2,22 تريليون دولار، أو 2,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في سيناريو توقف السياحة لمدة ثمانية أشهر.

وبسبب روابط سلسلة الإمداد، يمكن أن تصل الآثار السلبية لكوفيد-19 على الاقتصاد إلى ما قيمته ثلاثة أضعاف الخسائر في إيرادات السياحة. وقد ترتفع معدلات البطالة في بعض البلدان بأكثر من 20 نقطة مئوية⁽¹⁶⁾.

ويشجع تطوير السياحة الاستثمارات والانفتاح على تجارة البضائع، حيث تتطلب السياحة والقطاعات المرتبطة بها مجموعة واسعة من السلع والخدمات - التي لا تملك الاقتصادات الصغيرة القدرة اللازمة لإنتاج الكثير منها. ففي الدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها، تظهر البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي للفترة 2015-2019 أن مشاريع السفر والسياحة والضيافة ساهمت في أكثر من نصف جميع الاستثمارات الجديدة، مقابل 16 في المائة في فترة السنوات الخمس السابقة.

ومن المتوقع أن تتسبب أزمة كوفيد-19 في انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 2020 و 2021. ومن المتوقع أن تتخفف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام 2020 بنسبة تصل إلى 40 في المائة، من مبلغ 1,54 تريليون دولار الذي تحقق في عام 2019. ومن

المتوقع أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً إضافياً بنسبة 5 إلى 10 في المائة في عام 2021. وتظهر البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي أن مشاريع السفر والسياحة والضيافة التي تضررت بشكل مباشر من الإغلاق هي من بين أشد المشاريع تضرراً، ولا سيما في أنشطة خدمات الفنادق والمطاعم (-94 في المائة)⁽¹⁷⁾.

2-1 أزمة غير مسبوقه بالنسبة للسفر الجوي والبحري

يعد الترابط الذي يحققه النقل الجوي والبحري والبحري عنصراً محورياً في النشاط السياحي. وقبل الأزمة، كان نحو 58 في المائة من السياح الذين يعبرون الحدود كل عام، والبالغ عددهم 1,5 بليون سائح، يسافرون جواً، وكان 39 في المائة منهم يسافرون براً⁽¹⁸⁾.

وكان الطيران يدعم ما يقرب من 37 مليون وظيفة في قطاع السياحة، مما ساهم بمبلغ 897 بليون دولار سنوياً تقريباً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁽¹⁹⁾. بيد أن الجائحة أدت إلى فرض قيود غير مسبوقه على حركة الناس والسلع على الصعيد العالمي، مما أدى إلى عزل العديد من البلدان والمناطق. ونتيجة لذلك، يواجه قطاع الطيران أعمق أزمة في تاريخه.

وتشير أحدث تقديرات منظمة الطيران المدني الدولي إلى خسائر محتملة قدرها 324 إلى 387 بليون دولار في إجمالي إيرادات التشغيل لشركات الطيران في عام 2020. وفي ظل تعذر الطيران على حوالي 90 في المائة من الأسطول، وتسجيل معدلات طلب تقترب من الصفر خلال الربع الثاني من عام 2020، فإن هذه الآثار قد تجاوزت بالفعل الانخفاض الملحوظ بسبب تشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في عام 2003 وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001⁽²⁰⁾. وكما هو الحال في قطاع

(16) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، COVID-19 and Tourism: Assessing the Economic Consequences, 2020.

(17) الأونكتاد، World Investment Report, 2020، الصفحتان 6 و 82، متاح على الرابط التالي: <https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2769>.

(18) منظمة السياحة العالمية، Tourism Data Dashboard, Global and Regional Tourism Performance، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/global-and-regional-tourism-performance>.

(19) Aviation Benefits Report 2019، متاح على الرابط التالي: <https://www.icao.int/sustainability/Documents/AVIATION-BENEFITS-2019-web.pdf>.

(20) منظمة الطيران المدني الدولي، Air Transport Statistics as of July 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.icao.int/sustainability/Pages/Economic-Impacts-of-COVID-19.aspx>.

السياحة، تتوقف الآثار على الطيران على مدة وحجم النقشي وتدابير الاحتواء ومستويات ثقة المستهلكين والظروف الاقتصادية، مع العلم أن الآثار الطويلة الأجل لم تتضح بعد بشكل تام.

وأثر كوفيد-19 على النقل البحري للركاب تأثيراً هائلاً أيضاً، وخصوصاً في ظل تحذير بعض الدول من السفر عن طريق السفن، وقيام شركات السفن السياحية الكبرى بوقف عملياتها. ويشكل النقل بالسفن السياحية أحد القطاعات الرئيسية في مجال السياحة ويسهم بشكل كبير في اقتصاد العديد من بلدان المقصد، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفقاً للرابطة الدولية للسفن السياحية، ولدت أنشطة السفن السياحية، بتوفير الخدمات لـ 28,5 مليون مسافر، ناتجا إجمالاً للسلع والخدمات في الاقتصاد العالمي بأسره يقدر بـ 150 بليون دولار، ووفرت الدعم لأكثر من مليون موظف في عام 2018.

وإلى جانب التأثير على الوظائف، في أوائل آب/أغسطس، كان هناك حوالي 5 000 ملاح لا يزالون على متن السفن السياحية في انتظار العودة إلى الوطن، حيث نتج هذا التأخر عن إغلاق الموانئ وعدم كفاية التنسيق والدعم بين البلدان.

3-1 حالة طوارئ بالنسبة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأزمة كبرى للاقتصادات المتقدمة

أثرت الجائحة بشدة على السياحة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. بيد أن الأثر على الناس يعد أكثر وضوحاً في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتسهم السياحة إسهاماً مباشراً في 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات مجموعة العشرين، و 6 في المائة

من مجموع صادراتها، و 6 في المائة من العمالة فيها. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، خسرت اقتصادات مجموعة العشرين ما نسبته 55 في المائة من عدد السياح الدوليين الوافدين إليها⁽²¹⁾.

وكانت أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر تضرراً بكثير بالنظر إلى الحصة التي تسهم بها السياحة في اقتصاداتها من حيث الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وإلى اعتمادها على هذا القطاع لأغراض التوظيف، وإلى مستوى تأهبها.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت السياحة قطاعاً متنامياً للتصدير بالنسبة لأقل البلدان نمواً، حيث تشكل 7 في المائة من الصادرات في السلع والخدمات (10 في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً غير المصدرة للنفط)⁽²²⁾. وشهد عدد السياح الدوليين الوافدين في أقل البلدان نمواً زيادة بمعدل 9,7 في المائة في الفترة بين عامي 2000 و 2019، مقابل 4,8 في المائة في جميع أنحاء العالم⁽²³⁾. وعلى الرغم من أن دور السياحة في التنمية يختلف من بلد إلى آخر، فقد أدى القطاع دوراً حاسماً في خروج كابو فيردي وملديف وساموا من فئة أقل البلدان نمواً⁽²⁴⁾. وبالمثل، فإن السياحة قطاع دينامي بالنسبة لأفريقيا، حيث شكلت الصادرات السياحية ما نسبته 10 في المائة من جميع صادراتها في عام 2019، بما يمثل ارتفاعاً بالمقارنة بنسبة 5 في المائة المسجلة في منتصف الثمانينات⁽²⁵⁾.

وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، تسهم السياحة في الاقتصاد بنسبة أكبر من ذلك. حيث يشكل القطاع أكثر من 30 في المائة من مجموع الصادرات في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وما تصل نسبته إلى 80 في المائة في بعضها. ويعد كوفيد-19 بمثابة تنكير آخر بمدى ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الصدمات العالمية⁽²⁶⁾.

(21) منظمة السياحة العالمية، 2020.

(22) منظمة السياحة العالمية ومصادر أخرى، 2017.

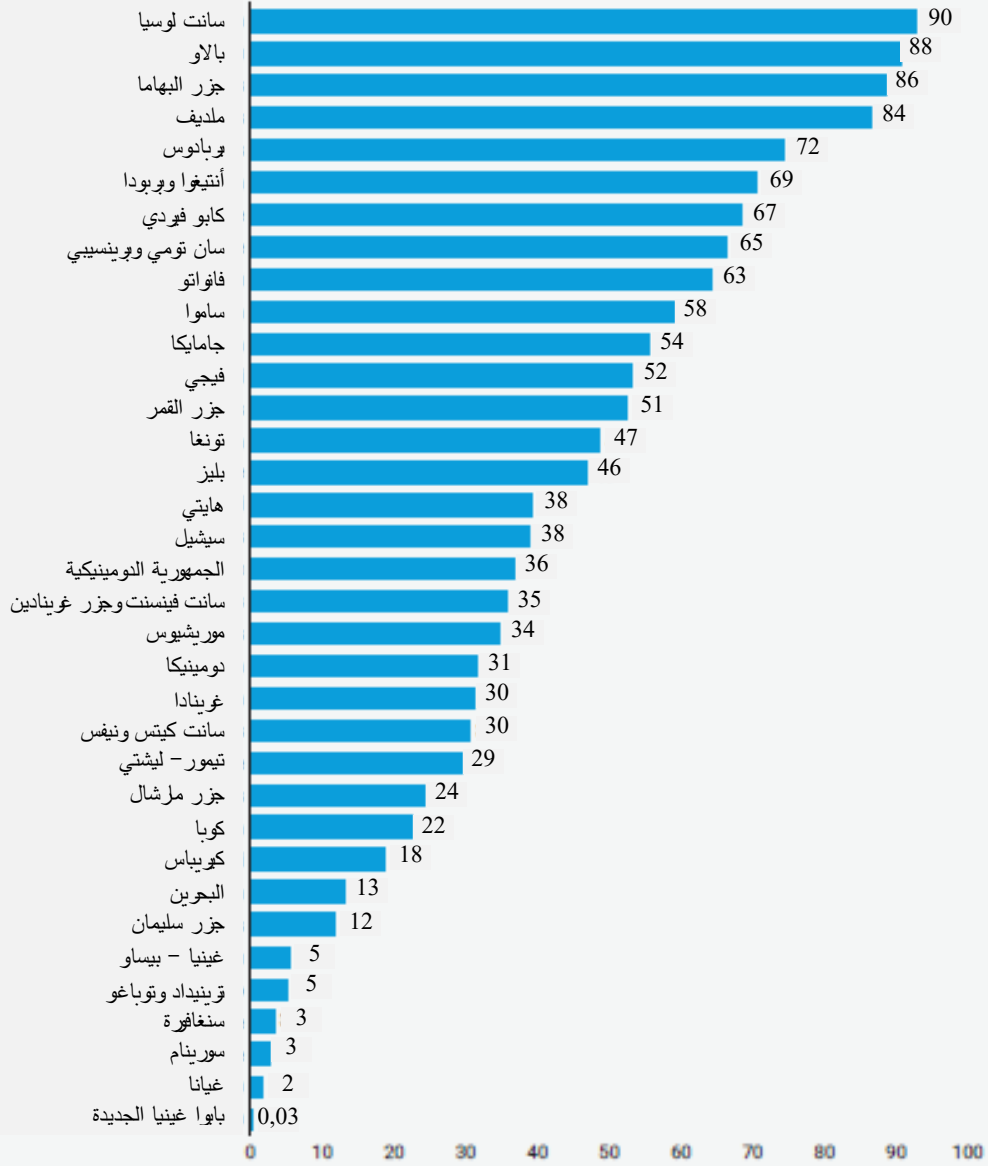
(23) منظمة السياحة العالمية، 2020.

(24) منظمة السياحة العالمية ومصادر أخرى، 2017.

(25) منظمة السياحة العالمية، 2020.

(26) منظمة السياحة العالمية، "UNWTO Briefing Note – Tourism and COVID-19, Issue 2. Tourism in SIDS – the challenge of sustaining livelihoods in times of COVID-19"، حزيران/يونيه 2020، متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.18111/9789284421916>.

الشكل 3 - الدول الجزرية الصغيرة النامية: إادات السياحة الدولية وحصتها من مجموع الصاوات (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: لا تتوافر بيانات عن ولايات ميكرونيزيا الموحدة أو توفالو أو نورو.
المصدر: منظمة السياحة العالمية.

4-1 100 مليون وظيفة مباشرة وملايين سبل العيش الأخرى المعتمدة على السياحة معرضة للخطر

بالإضافة إلى الخطر الذي يهدد الصحة العامة، تهدد الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن كوفيد-19 سبل العيش والرفاه بالنسبة للملايين على المدى الطويل⁽²⁷⁾.

وينطبق ذلك بصفة خاصة على سبل العيش التي تعتمد على السياحة. وتتساقط وظائف إضافية مرتبطة بالسياحة بصورة غير مباشرة أو ناجمة عن أنشطة سياحية بمعدل وظيفة ونصف تقريبا لكل وظيفة مباشرة في مجال السياحة. وتوفر قطاعات خدمات الفنادق والمطاعم الكثيفة العمالة وحدها فرص عمل لـ 144 مليون عامل في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك حوالي 44 مليون من العاملين لحسابهم الخاص و 7 ملايين من أصحاب العمل⁽²⁸⁾.

ومعظم المؤسسات السياحية (نحو 80 في المائة منها) هي من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يقل عدد موظفيها عن 50 موظفاً. ويعمل حوالي 30 في المائة من مجموع القوة العاملة في شركات يعمل فيها موظفان إلى تسعة موظفين. وتتعرض المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تكون اقتصاداتها أكثر هشاشة ويكون الدعم الحكومي للترتيبات المالية والحماية الاجتماعية فيها غير كاف. وتواجه 51 مليون شركة في القطاعات الفرعية لخدمات الفنادق والمطاعم بيئة أعمال بالغة الصعوبة، مما يترتب عليه تأثيرات كبرى على العمالة.

وهناك تأثير كبير للجائحة على المؤسسات السياحية وعلى سبل العيش للعاملين فيها⁽²⁹⁾. ففي جزيرة ماديرا البرتغالية، كان

45 في المائة من السكان النشطين إما عاطلين عن العمل أو مسرحين مؤقتاً في منتصف تموز/يوليه. وفي هنغاريا، فقدت 41 500 وظيفة في قطاع الفنادق والمطاعم التجاري في الفترة ما بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، أي أقل بقليل من 23 في المائة من جميع الوظائف المفقودة⁽³⁰⁾. وفي جامايكا، حيث توجد روابط عميقة جدا بين السياحة والقطاعات الأخرى، فقد حوالي 300 000 شخص وظائفهم في أعقاب تدابير الإغلاق المتخذة على نطاق منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك إغلاق المطارات⁽³¹⁾.

وسارعت الحكومات عموماً إلى التخفيف من الآثار على القطاع، وتوجد بالفعل أمثلة جيدة على حزم الدعم المقدمة. فعلى سبيل المثال، أرجأت إكوادور وسيشيل دفع ضرائب معينة في قطاع السياحة، بينما قامت كينيا وجنوب أفريقيا والصين وليتوانيا والبرتغال وبولندا وإسبانيا بتوفير التمويل للمشاريع المتضررة من الجائحة، من خلال الصناديق الخاصة، على غرار صندوق ضمانات لأغراض السفر أو الإعانات أو الاشتراك في تمويل تكاليف الأحداث المؤجلة أو الملغاة. وفي سويسرا، تمنح تعاونية الائتمان الفندقي (Society for Hotel Credit) تأجيلات استهلاك تصل إلى سنة واحدة للعملاء الحاليين، وتمول استثمارات العملاء الذين مولوها عن طريق التدفق النقدي في العاملين الماضيين، وأعلنت البنوك الجورجية إعادة هيكلة الديون لجميع الأفراد، ولشركات السياحة بصفة خاصة.

5-1 النساء والشباب والعاملون في القطاع غير المنظم من بين أكثر الفئات ضعفاً

(27) القمة العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-19 وعالم العمل، 1 و 2 و 7-9 تموز/يوليه 2020، قمة عالمية افتراضية، متاح على الرابط التالي: https://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_749156/lang--ar/index.htm

(28) منظمة العمل الدولية، موجز قطاعي، أثر كوفيد-19 على السياحة، أيار/مايو 2020.

(29) منظمة العمل الدولية، "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work, Third edition"، 29 نيسان/أبريل 2020، ومنظمة العمل الدولية، موجز قطاعي، أثر كوفيد-19 على السياحة، أيار/مايو 2020.

(30) انظر الرابط التالي:

https://bbj.hu/economy/tourism,%20catering%20and%20retail%20sectors%20shed%20most%20jobs%20during%20crisis_185302

(31) انظر الرابط التالي: <https://www.miamiherald.com/news/nation-world/world/americas/haiti/article241998336.html>

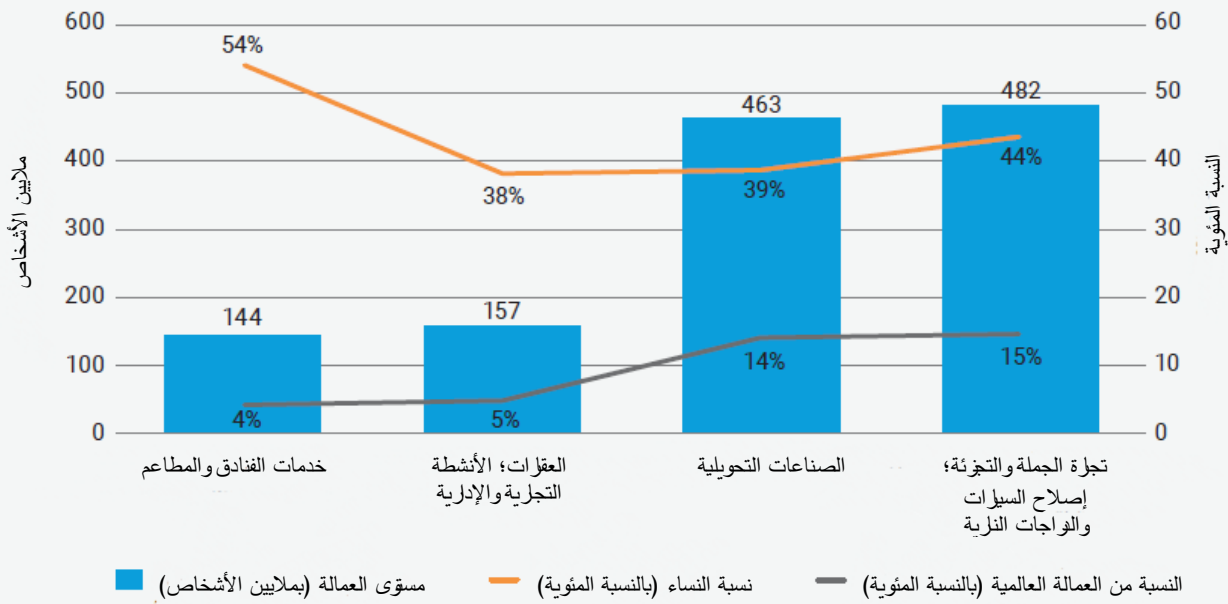
بدرجة أكبر. وبالتالي، وبالنظر إلى أن فرص حصول المرأة على الحماية الاجتماعية أقل، ولأنها مسؤولة عن معظم الأسر المعيشية الوحيدة الوالد، فإن قدرتها على امتصاص الصدمات الاقتصادية محدودة مقارنةً بقدرة الرجل⁽³³⁾.

وتشكل النساء معظم القوة العاملة في الجزء المنخفض الأجر من قطاع السياحة. ومما يزيد من هذه التحديات ارتفاع معدل ترتيبات العمل غير النظامية في هذا القطاع، ويرجع ذلك جزئياً إلى موسميته، إلى جانب ضعف الأنظمة والإنفاذ وتنظيم العمل⁽³⁴⁾.

تعد النساء، اللاتي يشكلن 54 في المائة من القوة العاملة في مجال السياحة⁽³²⁾، والشباب والعمال المهاجرون الذين لديهم فرص محدودة للحصول على الحماية الاجتماعية أو لا يحصلون عليها، من بين أكثر الفئات تعرضاً لآثار كوفيد-19 على السياحة. وهم أيضاً يعملون بأعداد أكبر في وظائف غير نظامية أو عرضية.

وتشير الأدلة الواردة عن أثر جائحة كوفيد-19 إلى أن حياة النساء على الصعيدين الاقتصادي والإنتاجي ستتأثر بشكل مختلف وغير متناسب مقارنة بالرجال. وعلى الصعيد العالمي، تكسب المرأة وتدخر قدراً أقل من المال، وتشغل وظائف تنطوي على انعدام الأمن

الشكل 4 - التوظيف في أكثر القطاعات تضرراً، 2018



المصدر: منظمة السياحة العالمية، استناداً إلى بيانات مستمدة من منظمة العمل الدولية

(32) منظمة العمل الدولية، "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work, Fifth edition"، 30 حزيران/يونيه 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_749399.pdf، ومنظمة السياحة العالمية، Global Report on Women in Tourism – Second Edition, 2019، متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.18111/9789284420384>.

(33) United Nations، "Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Women" (33) https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_on_covid_impact_on_women_9_apr_2020_updated.pdf، متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_on_covid_impact_on_women_9_apr_2020_updated.pdf.

(34) منظمة العمل الدولية، "Guidelines on decent work and socially responsible tourism"، 2017.

ولذلك يجب أن تكفل حزم الحوافز والمساعدة استفادة الأشخاص الذين يعملون في القطاع غير النظامي من التخفيف والدعم لتجنب حرمانهم، وعلى وجه الخصوص القوة العاملة النسائية، بشكل سلبي⁽⁸³⁾.

1-6 أزمة السياحة بوصفها تهديداً لكوئنا

1-6-1 تعرض جهود حفظ البيئة والتنوع البيولوجي للخطر

يخلف قطاع السياحة آثاراً مناخية وبصمة بيئية كبيرة، حيث يتطلب استهلاكاً كثيفاً للطاقة والوقود وبشكل ضغوطاً على نظم الأراضي. وأدى نمو السياحة خلال السنوات الأخيرة إلى نشوء خطر تعثر تحقيق أهداف اتفاق باريس. وقدرت انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالنقل في قطاع السياحة بـ 5 في المائة من جميع الانبعاثات الناشئة عن الأنشطة البشرية⁽⁸⁴⁾.

وبالإضافة إلى ما يترتب على قطاع السياحة من آثار كبيرة على الاستدامة البيئية، ومساهمته في انبعاث غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، يعد القطاع أيضاً مصدراً هاماً للإيرادات الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي. ويبرز التقرير المتعلق بالاقتصاد الأخضر⁽⁸⁵⁾ الإمكانيات الهائلة للقطاع في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وتشكل سياحة الحياة البرية 7 في المائة من السياحة العالمية، وهو قطاع ينمو سنوياً بنسبة 3 في المائة تقريباً. وتدر

ويمثل أثر أزمة السياحة على الشباب مصدراً للقلق. ففي بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يشكل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) نحو 21 في المائة من العمالة في مجال السياحة، مقابل 9 في المائة من العمالة في الاقتصاد ككل⁽⁸⁰⁾. ويبلغ إجمالي عدد العمال الشباب الذين كانوا يعملون في القطاعات التي تضررت بشدة عندما بدأت الأزمة، بما في ذلك السياحة، 178 مليون عامل، أي أكثر من أربعة من كل عشرة شباب عاملين على الصعيد العالمي. وكان هناك نحو 77 في المائة (328 مليون) من العمال الشباب يعملون في وظائف غير نظامية، مقارنة بنحو 60 في المائة من العمال البالغين (الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فما فوق)⁽⁸¹⁾.

ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يتأثر ما يقرب من 1,6 بليون عامل، من أصل بليون عامل في القطاع غير النظامي، تأثراً كبيراً بتدابير الإغلاق و/أو يعملون في القطاعات الأشد تضرراً، مثل السياحة. وتتجلى أوجه القصور التي تشوب العمل اللائق، مثل ساعات العمل الطويلة بشكل مفرط والأجور المتدنية وانعدام الحماية الاجتماعية والتمييز القائم على نوع الجنس، أشد التجلي في الاقتصاد غير النظامي. ويشكل العاملون لحسابهم الخاص والمؤسسات الصغيرة، الذين يوظفون معظم العاملين في قطاع غير النظامي، 60 في المائة من القطاعات الفرعية لخدمات الفنادق والمطاعم⁽⁸²⁾.

على الرابط التالي:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_743146.pdf
ومنظمة العمل الدولية، "أزمة كوفيد-19 والاقتصاد غير المنظم: الاستجابات الفورية والتحديات السياسية"، 5 أيار/مايو 2020.

(83) منظمة السياحة العالمية، "Policy Brief: COVID and Vulnerable Groups"

(84) منظمة السياحة العالمية، "Transport-related CO2 emissions from the tourism sector"، متاحة على الرابط التالي:
<https://www.unwto.org/sustainable-tourism-emissions-climate-change/development>

(85) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty

(80) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Supporting Quality Jobs in Tourism, OECD Tourism Papers"، 2015 ، متاح على الرابط التالي: <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/5js4rv0g7szen.pdf?expires=1596390375&id=id&accname=guest&checksum=D9EE6E516CBEE70A8F318161203F909C>

(81) منظمة العمل الدولية، "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Fourth Edition"، أيار/مايو 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_745963.pdf

(82) منظمة العمل الدولية، "ILO Monitor, COVID-19 and the world of work. Third Edition"، 29 نيسان/أبريل 2020، متاح

وتكتسي الآثار على الموارد الطبيعية البحرية والأرضية للدول أهمية بالغة بوجه خاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية. وتعد الحياة البرية أكبر عوامل اجتذاب الزوار في أفريقيا، حيث تشكل مشاهدة الأحياء البرية أو الأنشطة المرتبطة بها حافزا لأكثر من 80 في المائة من الزيارات السنوية إلى القارة. وتعد المناطق المحمية وغيرها من المناظر الطبيعية المحفوظة بمثابة مستودعات هامة للأحياء البرية وغيرها من موارد التنوع البيولوجي وتشكل محور السياحة القائمة على الطبيعة في القارة.

وفي سيشيل، حيث تمثل صادرات السياحة نحو 40 في المائة من جميع الصادرات، تواجه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحفظ خسائر هائلة في الإيرادات، وهي معرضة لخطر توقف عملياتها. وفي كينيا، يُستمد من السياحة ما نسبته 70 في المائة من ميزانية دائرة الأحياء البرية الكينية. وبدون هذا التمويل، تصير العمليات التي تجرى في جميع المنتزهات الوطنية معرضة للخطر. وفي زيمبابوي، يعتمد الكيان نظير الدائرة المذكورة، وهو زيمباركس (Zimparks)، على إيرادات السياحة بشكل كامل فيما يتعلق بميزانيته التشغيلية. ويؤكد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة⁽⁹⁰⁾ أن انخفاض الإيرادات من السياحة والتخفيضات في الميزانيات التشغيلية المخصصة للمنتزهات عوامل تمثل تحدياً خاصاً بالنسبة للمناطق المحمية من القطاع الخاص والمحميات المجتمعية.

رسوم دخول المناطق المحمية⁽⁸⁶⁾ في 14 بلداً في أفريقيا مبلغاً إجمالياً يقدر بـ 142 مليون دولار.

وكان لكوفيد-19 والإغلاق اللاحق للمناطق الطبيعية المحمية تأثير مدمر على الحياة البرية والمجتمعات المحلية التي تحميها. ففي بعض المنتزهات والمناطق المحمية، سجل في الأونة الأخيرة بالفعل ارتفاع في معدلات الصيد غير المشروع والنهب، ويرجع ذلك جزئياً إلى قلة وجود السياح والموظفين. ففي محمية مارا نابيسكو في كينيا، على سبيل المثال، توقفت تماماً عائدات السياحة التي توفر مرتبات 40 حارساً من حراس الغابات، وأدى إغلاق المؤسسات التجارية المحلية المرتبطة بالسياحة إلى فقدان فرص العمل وسبل كسب الرزق لأكثر من 600 أسرة من شعب الماساي⁽⁸⁷⁾.

وتفيد مؤسسة الحفظ الدولية بأن الأزمة قد أدت إلى ارتفاع معدل استهلاك لحوم حيوانات الأدغال (لحوم الحيوانات البرية) في أفريقيا وزيادة إزالة الغابات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية⁽⁸⁸⁾. وأبلغت الهيئة الأوغندية للحياة البرية عن أن عدد حوادث الصيد غير المشروع التي وقعت في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو من هذا العام هو ضعف عدد تلك التي وقعت في عام 2019، بينما في كمبوديا، قُتل ثلاثة من طيور أبو منجل العملاق المهددة بشدة بالانقراض بغرض الحصول على لحومها في أوائل نيسان/أبريل، وذلك بعد انهيار الطلب على السياحة، وفقاً لجمعية المحافظة على الحياة البرية⁽⁸⁹⁾. ويمكن أن تزداد أزمة التنوع البيولوجي الحالية تقاماً إذا تعذر استئناف أعمال الحفظ.

<https://www.conservation.org/stories/impact-of-covid-19-on-nature>

Patrick Greenfield and Peter Muiruri, "Conservation in crisis: ecotourism collapse threatens communities and wildlife", The Guardian, 5 May 2020

المتاح على الرابط:
<https://www.theguardian.com/environment/2020/may/05/conservation-in-crisis-covid-19-coronavirus-ecotourism-collapse-threatens-communities-and-wildlife-aoe>

(90) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، "Conserving Nature in a time of crisis"، 25 أيار/مايو 2020.

Eradication, 2011
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/126GER_synthesis_en.pdf

(86) منظمة السياحة العالمية، *Towards Measuring the Economic Value of Wildlife Watching Tourism in Africa*, 2015

(87) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، "Conserving Nature in a time of crisis: Protected Areas and COVID-19"، 25 أيار/مايو 2020، متاح على الرابط التالي:
<https://www.iucn.org/news/world-commission-protected-areas/202005/conserving-nature-a-time-crisis-protected-areas-and-covid-19>

(88) مؤسسة الحفظ الدولية، "Impact of Coronavirus on Nature"، متاح على الرابط التالي:

1-6-2 توقف الصناعات المتصلة بالتراث الثقافي والصناعات الإبداعية

يفرض أثر كوفيد-19 على السياحة مزيداً من الضغوط على حفظ التراث في القطاع الثقافي، وكذلك على النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمعات المحلية، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجموعات العرقية. وعلى سبيل المثال، فقد تأثرت إيرادات نساء الشعوب الأصلية بشكل خاص بإغلاق أسواق الحرف اليدوية والمنتجات وغيرها من السلع⁽⁹¹⁾. وأوقفت أو أُرجئت أيضاً الكثير من ممارسات التراث الثقافي غير المادي مثل المهرجانات والتجمعات التقليدية، وترتب على ذلك عواقب مهمة على الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية في كل مكان. وتضرر بشدة بشكل خاص المشتغلون بالفنون الاستعراضية والحرف التقليدية، بمن فيهم أفراد المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، الذين يمارسون نشاطهم أساساً في القطاع غير الرسمي.

وتعتمد أيضاً مواقع التراث الثقافي العالمي والمتاحف اعتماداً كبيراً على عائدات السياحة في تنفيذ أعمال الرصد والحفظ

والأعمال الأثرية. وترتب على انخفاض عدد الزوار أثر سلبي مباشر على هذه الميزانيات التشغيلية. وأغلقت 90 في المائة من البلدان مواقع التراث العالمي فيها في إطار التصدي للجائحة، مما أحدث أثراً اجتماعياً واقتصادياً هائلاً على المجتمعات المحلية التي تعتمد على عائدات السياحة.

وكذلك، فقد أغلقت 90 في المائة من المتاحف أبوابها خلال الأزمة، وقد لا تفتح 13 في المائة منها أبوابها من جديد⁽⁹²⁾. وفيما يتعلق بالمتاحف الموجودة في داخل المناطق السياحية في أوروبا، تقدر شبكة منظمات المتاحف الأوروبية الخسائر في الإيرادات بنسبة تتراوح بين 75 و 80 في المائة⁽⁹³⁾. وبينما تُعيد مواقع التراث العالمي والمؤسسات الثقافية فتح أبوابها ببطء وفقاً لبروتوكولات جديدة للصحة والسلامة، يشهد الكثير منها انخفاضاً كبيراً في أعداد الزوار. ويمكن أن تترتب على ذلك آثار إدارية طويلة الأجل إلى أن يزداد عدد الزوار بالقدر الكافي.

وقبل أزمة كوفيد-19، كانت الصناعات الثقافية والإبداعية تحقق عائدات عالمية سنوية قدرها 2 250 بليون دولار وصادرات تزيد على 250 بليون دولار⁽⁹⁴⁾.

(93) شبكة منظمات المتاحف الأوروبية، Survey on the impact of the COVID-19 situation on museums in Europe: Final Report, 2022، متاح على الرابط التالي: <https://www.ne-mo.org/advocacy/our-advocacy-work/museums-during-covid-19.html>

(94) اليونسكو، "Investing in Creativity"، متاح على الرابط التالي: https://en.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/inf-o-kit_brochure-final-en-web.pdf

(91) الأمم المتحدة، "في يومهم الدولي، الأمين العام يسلط الضوء على قدرة الشعوب الأصلية على الصمود في مواجهة جائحة كوفيد-19"، 9 آب/أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي: <https://news.un.org/ar/story/2020/08/1059492>

(92) اليونسكو، "اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف قلقان إزاء الحال الذي آلت إليه متاحف العالم جراء أزمة كوفيد-19"، 18 أيار/مايو 2020، متاح على الرابط التالي: .

2 - وضع خريطة طريق لتحويل قطاع السياحة إلى قطاع أكثر استدامة وشمولا

وضع خريطة طريق لتحويل قطاع السياحة إلى قطاع أكثر استدامة وشمولا

إدارة الأزمة وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية على سبل العيش

تعزيز القوة التنافسية وبناء القوة على الصمود

النهوض بالابتكار وتشجيع رقمنة النظام الإيكولوجي السياحي

تشجيع الاستدامة والنمو الأخضر الشامل

تعزيز التنسيق والشراكات والتضامن من أجل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي

من الناحية التاريخية، أظهرت السياحة قدرة قوية على التكيف والابتكار والانتعاش من آثار الشدائد. غير أن هذا الوضع غير المسبوق يتطلب نهجا جديدة وتدابير استجابة وشراكات قوية متعددة المستويات. فالاتجاهات التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أوروبا تظهر أن إعادة فتح الحدود وأماكن الأنشطة السياحية لا تخلو من المخاطر لأنها أدت في بعض الأماكن إلى ارتفاع معدلات العدوى، مما دفع الحكومات إلى فرض قيود جديدة في أماكن معينة⁽⁹⁵⁾. وفي الوقت الذي تجري فيه معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19 على السياحة وتسريع الإنعاش لحماية سبل عيش الملايين من الناس، فإن هذه الأزمة تمثل فرصة لهذا القطاع كي يتحول ويصبح أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود.

ويستلزم هذا التحول وضع رفاه الناس في صميم التنمية السياحية، وإشراك الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين والمجتمع الدولي في إقامة شراكات قوية من أجل تحسين التخطيط للسياحة وإدارتها ووضع نظم قياس لتقييم أثر القطاع في الاقتصاد وعلى المجتمع والبيئة وتوجيه السياسات والعمليات بالقدر الكافي.

<https://apnews.com/e6509475a558831774f3697faf739>.6bc

Geir Moulson and Elaine Kurtenbach, "European (95) tourism faces turbulence only weeks after restart", AP News, 27 July 2020, متاح على الرابط التالي:

1-2 إدارة الأزمة وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية على سبل العيش

النساء والعاملين في الاقتصاد غير النظامي، والأشخاص الذين يعتمدون على السياحة القائمة على الطبيعة. ويمكن القيام بذلك بتوفير منح متناهية الصغر أو صغيرة، وتنفيذ خطط للعمل من أجل الطبيعة، وتوفير مكافآت إضافية، وإعانات مالية وقسائم لرعاية الطفل لتيسير عودة النساء إلى العمل، أو تقديم دعم تمويلي موجه لتعزيز مباشرة النساء للأعمال الحرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء أو تملكها⁽⁹⁶⁾. وقد أتاحت بالفعل بعض مصادر التمويل، مثل المنح التي يقدمها صندوق حصة الأسد (Lion's Share Fund) للمجتمعات المحلية في مجال بناء قدرة الحياة البرية على الصمود⁽⁹⁷⁾ وغير ذلك من الآليات.

وفي إطار هذه العملية، سيشكل الحوار الاجتماعي عنصراً أساسياً في إيجاد حلول خلاقية⁽⁹⁸⁾. وتتضمن معايير العمل الدولية توجيهات محددة لضمان العمل اللائق، وهي مفيدة بوصفها "بوصلة للعمل اللائق" في سياق التصدي للأزمة⁽⁹⁹⁾. ويجب حماية صحة العاملين في قطاعي السفر الجوي والبحري، وتطبيق ضمانات تتيح مواجهة التحديات غير المسبوقة المرتبطة بإعادة أفراد الطاقم المتقنين إلى أوطانهم، والامتثال بعد ذلك لمعايير العمل اللائق فيما يتعلق بمدة نوباتهم.

في إطار المواجهة الفورية للأزمة، من الأهمية بمكان أن تنتظر الحكومات، بدعم من الشركاء في التنمية، في التركيز على أثر قطاع السياحة على سبل العيش وفرص العمل لملايين الناس في جميع أنحاء العالم. ويجب حماية حقوق العمال، وبذل قصارى الجهود للحفاظ على وظائفهم.

ويتعين تنفيذ الحلول وتدابير المواجهة بطريقة تدريجية ومنسقة من أجل تحقيق الآتي:

1-1-2 حماية الوظائف والدخل والمشاريع

يقتضي حجم الأثر الناجم عن كوفيد-19 على السياحة اتخاذ تدابير قوية تضمن استمرار المشاريع واستدامة فرص العمل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبالنسبة لأولئك الذين يعملون لحسابهم. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر في منح إعفاءات مؤقتة من الضرائب والمدفوعات الأخرى أو إعادة جدولتها، وتنفيذ خطط خاصة لدعم العمالة، وتطبيق شروط انتمائية مصممة خصيصاً لقطاع السياحة، في الأجلين القصير والمتوسط، للحفاظ على سبل العيش ومنع حالات الإفلاس.

ويلزم بصفة خاصة تقديم مساعدة مالية مباشرة في الأجلين القصير والمتوسط للمجتمعات المحلية الضعيفة، بما يشمل

(98) منظمة العمل الدولية، "A policy framework for tackling the economic and social impact of the COVID-19 crisis"، متاح على الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/world/policy-framework-tackling-economic-and-social-impact-covid-19-crisis>، 20 May 2020

(99) انظر منظمة العمل الدولية، "أحكام أساسية لمعايير العمل الدولية متعلقة بتقسي جائحة كوفيد-19 (فيروس كورونا)"، 29 أيار/مايو 2020، ومنظمة العمل الدولية، "العودة الآمنة للعمل - دليل أصحاب الأعمال إلى الوقاية من فيروس كوفيد-19"، 7 أيار/مايو 2020.

(96) الأمم المتحدة، "Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Women"، متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_on_covid_impact_on_women_9_apr_2020_updated.pdf

(97) صندوق Lion's Share، "Call for Proposals: COVID-19 Response Resilience in Wildlife Community Small Grants"، 16 أبريل/نيسان 2020 متاح على الرابط التالي: <https://www.thelionssharefund.com/content/thelionssharefund/en/home/news/COVID-19-response-call-for-proposals>

أمثلة على تدابير دعم المشاريع والوظائف

اثنان على فترة لا تزيد عن سنتين، فضلا عن إعطاء فترة سماح مدتها ستة أشهر تبدأ من تاريخ منح التسهيلات.

وسمح لبنان للمؤسسات الاقتصادية بإقراض أموال بدون فائدة مصرفية لمدة خمس سنوات للمساعدة على دفع المرتبات، وأعلن الجبل الأسود عن تقديم منح للمرتبات عن شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو إلى أصحاب الأعمال وإلى المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة (حيث ستلقى شركات السياحة، بناء على طلبها، إعانات لدفع المرتبات)⁽¹⁰⁰⁾.

دعم العمال

في اليونان، سيحصل العمال الذين تُعْلَق مؤقتا عقود عملهم على تعويض، بينما ستغطي الدولة اشتراكاتهم في برامج التأمين الاجتماعي والصحي.

وأظهرت مرونة مماثلة فيما يتعلق باشتراكات الضمان الاجتماعي من قبل بلدان منها الأرجنتين والكويت والمغرب ومنغوليا وساموا وفي هنغاريا، حيث ألغيت بالكامل مساهمة أصحاب العمل في سداد الالتزامات المستحقة الدفع وستتحمل الدولة لمدة ثلاثة أشهر أكثر من 70 في المائة من الأجر المفقود دعما منها للعمال غير المتفرغين. وفي غابون، سيحصل الموظفون الذين يتعرضون للتسريح المؤقت على علاوة تمثل ما بين 50 و 70 في المائة من مرتباتهم الإجمالية. واعتمدت بوتسوانا وجمهورية كوريا مبادرة مماثلة.

وفرت كمبوديا برامج لإعادة التدريب العمال المسرحين وتحسين مهاراتهم وأعلنت عن خطط لدفع 20 في المائة من الحد الأدنى لأجور العاملين في الفنادق وبيوت الضيافة والمطاعم ووكالات السفر. ويلزم العمال بحضور دورة قصيرة تقدمها وزارة السياحة قبل تلقي الدعم الحكومي. وأعلنت ناميبيا عن دعم الأجور في القطاعات الأشد تضررا وستوفر الحكومة دعما للأجور لمساعدة مؤسسات الأعمال التجارية على الإبقاء على الوظائف في قطاعات السياحة والضيافة والسفر والطيران والتشييد.

تأجيل سداد المبالغ المستحقة الدفع، مثل الضرائب أو الإيجارات أو مدفوعات التأمين

أرجأت مصر سداد جميع المبالغ المستحقة على المنشآت السياحية والفندقية وأعلنت إعفاء جميع البازارات والمقاهي الموجودة في المواقع الأثرية من دفع الإيجار لحين استئناف السياحة بأمان.

وفي بلغاريا، ساعدت الحكومة الأعمال التجارية (منشآت الضيافة ووكالات السفر ومُشغلي الجولات السياحية والمطاعم ومنشآت الوجبات السريعة، وغيرها من المنشآت) بتغطية مدفوعات التأمين المستحقة على أصحاب العمل.

ووافقت إيطاليا أيضا على تعليق مدفوعات الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي والرعاية لقطاع السياحة وتوسعت في تطبيق التدبير هذا ليشمل الأعمال التجارية في قطاع الثقافة.

وفي موريشيوس، ستُخفّض رسوم التدريب مؤقتا من 1 في المائة إلى 0,5 في المائة بالنسبة للمُشغّلين في قطاع السياحة.

تقديم مساعدات مباشرة للشركات

أعلنت صربيا وسلوفينيا وسلوفاكيا عن تقديم مدفوعات مباشرة (أو نسبة مئوية من المرتبات) للشركات التي أُجبرَت على الإغلاق بسبب الجائحة.

وأعلنت جامايكا عن توفير التمويل من شركاء متعددي الأطراف ومؤسسات دولية للمشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة من أجل التصدي لأزمة كوفيد-19 والانتعاش من آثارها. ويشمل ذلك القروض، والمبادرات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع السياحية الصغيرة، والترخيص لها، وضمان امتثالها لتدابير الوقاية من فيروس كوفيد، فضلا عن التبرع لها بمجموعات لوازم الوقاية.

وضع شروط خاصة للقروض

قدم البنك المركزي المصري تسهيلات سياحية بسعر فائدة منخفض، لا سيما لدفع رواتب الموظفين، وأطلق مبادرة تمويل لدعم السياحة. وبالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة، يمكن للمصارف منح تسهيلات

(100) منظمة السياحة العالمية، "COVID-19: Measures to Support Travel and Tourism"، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/covid-19-measures-to-support-travel-tourism>.

2-1-2 بناء الثقة من خلال تطبيق بروتوكولات للصحة والسلامة في جميع العمليات السياحية

سيشكل تنفيذ بروتوكولات الصحة والسلامة الكافية⁽¹⁰¹⁾ والإبلاغ بها في جميع نقاط رحلة السفر عنصراً جوهرياً في إعادة بناء الثقة مع ضمان سلامة وأمن المسافرين والعاملين والمجتمعات المحلية المضيفة. وسيكون التعاون فيما بين البلدان عاملاً أساسياً في هذا الصدد.

فعلى سبيل المثال، فتحت رواندا أبوابها للأنشطة السياحية في حزيران/يونيه، وهي تخطط لفتح المجال أمام الرحلات الجوية التجارية في آب/أغسطس. واستعداداً لذلك، وضعت سلسلة من المبادئ التوجيهية، تشتمل على مبادئ توجيهية عامة للأنشطة السياحية ومبادئ توجيهية محددة للمنتزهات الوطنية. وفي ألبانيا، قامت وزارة السياحة والبيئة، بالتعاون مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بصياغة "بروتوكول تدابير مكافحة كوفيد-19 خلال موسم السياحة 2020"، الذي يهدف إلى توجيه وتنظيم الشروط المسبقة اللازمة التي يتعين على شركات السياحة الامتثال لها من أجل استئناف الموسم السياحي وحماية الموظفين والزوار. وكمثال آخر، أعدت بلغاريا مبادئ توجيهية للمنشآت الفندقية وإعلاناً خاصاً للسياح.

ومع استئناف السياحة، يمكن أن تسترشد سياسات العودة إلى العمل بنهج متمحور حول الإنسان يضع الحقوق ومعايير العمل الدولية والرعاية النفسي للعمال في صميم استراتيجيات الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وسيكون للحوار الاجتماعي دوراً حاسماً في وضع السياسات الفعالة وبناء الثقة اللازمة للعودة الآمنة

إلى العمل. ويقدم تقرير منظمة العمل الدولية "العودة الآمنة للعمل - دليل أصحاب الأعمال إلى الوقاية من فيروس كوفيد-19" مجموعة مفصلة من الإجراءات والتوصيات الصادرة عن السلطات المعنية بالصحة والعمل. ويمكن إعلام وتدريب العاملين، بمن فيهم العاملون في قطاعي النقل الجوي والبحري، بشأن كوفيد-19⁽¹⁰²⁾؛ ويمكن إدماج توجيه السياسات في النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنية.

وينبغي تجنب العقوبات غير الضرورية التي يواجهها المسافرون ذوو الإعاقة وكبار السن وينبغي تكييف تدابير السلامة. وينبغي ألا يضع الواقع الجديد المزيد من العقوبات أمام هذه الفئات. ويقدم الدليل المعنون "إعادة فتح أبواب السياحة أمام المسافرين ذوي الإعاقة"⁽¹⁰³⁾ توجيهات ذات صلة لتشجيع الشمول في هذا المجال.

وتتيح الرقمنة والحلول المبتكرة⁽¹⁰⁴⁾ فرصة فريدة لتوسيع نطاق الإجراءات التشغيلية التي تزيد من درجة السلامة والسلاسة في السفر وتخفف في الوقت نفسه من الأثر المحتمل للبروتوكولات الجديدة من حيث زيادة توليد النفايات واستخدام المياه والطاقة. فإثناء إجراءات تسجيل الوصول في الفنادق بشكل إلكتروني وإنهاء إجراءات مراقبة الحدود والصعود إلى الطائرات بدون أي تلامس يمكن أن يعزز السلامة والأمن وأن يقلل في الوقت نفسه من النفايات إلى أدنى حد.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي بروتوكولات الصحة والسلامة الضرورية إلى زيادة النفايات، بما يشمل الأقنعة والقفازات والأردية الطبية وعبوات الأغذية وباقي معدات الحماية الأخرى التي تُستخدم مرة واحدة. وقد يحدث أيضاً ارتفاع في استهلاك المياه، يفرض

(103) منظمة السياحة العالمية، الشبكة الأوروبية للسياحة الميسرة ومؤسسة "Reopening Tourism for Travelers with Disabilities: How to Provide Safety Without Imposing Unnecessary Obstacles", August 2020، متاح على الرابط التالي <https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-08/REOPENING.pdf>

(104) منظمة السياحة العالمية، "Healing Solutions for Tourism Challenge", April 2019، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/healing-solutions-tourism-challenge>

(101) منظمة الصحة العالمية، Guidelines for Accommodation, May 2019، متاح على الرابط التالي: <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/331638/WHO-2019-nCoV-Hotels2020.1-eng.pdf?sequence=1&isAllowed=y>، ومنظمة السياحة العالمية، "Priorities for Recovery, 2020"، متاح على الرابط التالي: <https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/UNWTO-Priorities-for-Global-Tourism-Recovery.pdf>

(102) منظمة العمل الدولية، "العودة الآمنة للعمل: دليل أصحاب الأعمال إلى الوقاية من فيروس كوفيد-19"، 7 أيار/مايو 2020.

السياحية بشكل آمن. وسيتطلب تطبيق خطط وسياسات فعالة لاستئناف الأنشطة والإنعاش إيجاد هيكل تكون أكثر ديناميكية ومرنة وتتيح التنسيق بشكل أفضل بين جميع الأطراف المعنية - بما فيها مختلف الوزارات والسلطات العامة - من أجل تعزيز السلامة والأمن، والاستجابة لسلوك السوق وتحولاته، والتحول في اتجاه ممارسات استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوجهات السفر الأكثر حساسية/هشاشة في مرحلة الإنعاش.

ففي إكوادور، على سبيل المثال، أنشئت خمس لجان عاملة لإعادة تنشيط قطاع السياحة. وأنشأت الجزائر وحدة رصد خاصة بالسياحة - برئاسة مدير عام السياحة - ترصد الوضع بالتشاور مع المُشغّلين والمهنيين بما يشمل اتحادات أصحاب العمل ونقابات العمال. وشكلت بنغلاديش لجنة لإدارة الأزمات في قطاع السياحة تتولى معالجة هذه الأزمة، وأنشأت ماليزيا مجلسا للاضطلاع بإجراءات إنعاش السياحة.

وفيما يتعلق بالسفن السياحية، أعدت الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية بالاشتراك مع المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها تقريرا شاملا عن البروتوكولات وأفضل الممارسات المتعلقة برحلات السفن السياحية في الاتحاد الأوروبي، ووزعته المنظمة البحرية الدولية على الدول الأعضاء فيها⁽¹⁰⁶⁾.

ضغطا إضافيا على موارد المياه الشحيحة وعلى إدارة النفايات. ولذلك، فإن إدخال نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتدوير في قلب تصميم قطاع السياحة وعملياته وسلاسل إمداده يعد شرطا أساسيا لضمان زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وإنتاج الأغذية والإمداد بها، والمستهلكات، والإدارة السليمة للطاقة والمياه والنفايات⁽¹⁰⁵⁾.

2-1-3 تعزيز التنسيق والشراكات والتضامن من أجل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي

من أجل تعزيز إنعاش الأعمال التجارية واستعادة ثقة المسافرين، يمكن وضع وتنفيذ برامج للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي وبروتوكولات للسفر من خلال إجراءات قوية للتعاون والتنسيق على الصعيدين الوطني والدولي، واتباع نهج الحكومة ككل، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك المجتمعات المحلية.

ويعتبر التنسيق الكامل مع السلطات الصحية والتعاون الدولي بشأن سياسات حماية المستهلك وقيود السفر أمرا أساسيا لتشجيع السفر الآمن وبناء الثقة وتسريع وتيرة الإنعاش في الوقت الذي تُستأنف فيه الأنشطة السياحية.

وينبغي أن تتخذ إجراءات رفع قيود السفر أو فرضها بتنسيق كامل بين البلدان من أجل ضمان استئناف الأنشطة

(106) مجلة "IMO Circulates EU 'The Maritime Executive Guidance for Safe Cruise Ship Operations'", 6 August 2020، متاحة على الرابط التالي: <https://www.maritime-executive.com/article/imo-circulates-eu-guidance-for-safe-cruise-ship-operations>

(105) شبكة كوكب واحد (One Planet)، "COVID-19 Responsible Recovery"، June 2019، متاح على الرابط التالي: <https://www.oneplanetnetwork.org/sustainable-tourism/covid-19-responsible-recovery-tourism>

توحيد صفوف القطاع في هذه الظروف غير المسبوقة

في إطار الدور القيادي الذي تمارسه منظمة السياحة العالمية بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال السياحة، قامت لجنة إدارة أزمات السياحة العالمية التابعة للمنظمة⁽¹⁰⁷⁾ بتوحيد صفوف قطاع السياحة من أجل القيام على نطاق القطاع كله بصياغة تدابير لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق الذي تمثله جائحة كوفيد-19. وتضم اللجنة ممثلين للدول الأعضاء والقطاع الخاص، إلى جانب منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس المطارات الدولي، والرابطة الدولية لسفن الرحلات السياحية، واتحاد النقل الجوي الدولي، والمجلس العالمي للسفر والسياحة.

وقد أصدرت اللجنة، التي أنشئت في آذار/مارس، أول مجموعة من التوصيات العالمية لدعم الوظائف والاقتصادات من خلال السياحة⁽¹⁰⁸⁾. وفي أيار/مايو 2020، أقرت اللجنة المبادئ التوجيهية العالمية لمنظمة السياحة العالمية بشأن إعادة تنشيط السياحة⁽¹⁰⁹⁾، وهي خطة عمل تركز على الأولويات المتعلقة بإنعاش السياحة⁽¹¹⁰⁾، وتدعم كلا القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الآتي:

- 1 - توفير السيولة وحماية الوظائف.
- 2 - استعادة الثقة من خلال السلامة والأمن.
- 3 - التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل استئناف الأنشطة بفعالية.
- 4 - فتح الحدود بشكل مسؤول.
- 5 - مواءمة وتنسيق البروتوكولات والإجراءات.
- 6 - استحداث وظائف تحقق قيمة مضافة من خلال التكنولوجيات الجديدة.
- 7 - تشجيع الابتكار والاستدامة باعتبارهما الوضع الطبيعي الجديد.

إعادة تشغيل قطاع الطيران وإنعاشه

أنشأ مجلس منظمة الطيران المدني الدولي فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران كي تتولى تنسيق التوجيه المتعلق بأفضل السبل للمساعدة في توحيد ومواءمة النهج العديدة للاستجابة والإنعاش في مجال الصحة والسلامة التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء العالم. وفي عملية شاملة، حُدِّت الأولويات والسياسات الاستراتيجية لدعم الدول وصناعة الطيران من أجل إعادة تشغيل قطاع الطيران وإنعاشه بطريقة تكفل السلامة والأمن والاستدامة.

وتحدد المبادئ التوجيهية بشأن "الإقلاع" 10 مبادئ رئيسية لنهج منسق لإعادة تشغيل قطاع الطيران وإنعاشه⁽¹¹¹⁾. وتتضمن المبادئ التوجيهية أيضا مجموعة تدابير منسقة عالميا ومقبولة بشكل متبادل للتخفيف من المخاطر المتعلقة بسلامة الطيران، والصحة العامة في مجال الطيران، والتسهيلات، وأمن الطيران، فضلا عن التدابير الاقتصادية والمالية.

ويجري تفعيل تقرير فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران والمبادئ التوجيهية بشأن "الإقلاع" من خلال مجموعة من المواد التنفيذية، التي تشمل المواد التوجيهية، والتدريب (الذي يشمل التدريب الموحد والتدريب القائم على الكفاءات، في الفصول الدراسية أو على الإنترنت أو في صيغ افتراضية)، والأدوات (التي تشمل التطبيقات القائمة على البيانات، ونظم الإبلاغ الإلكترونية، ونظم الإدارة الإلكترونية أو الاستبيانات/الدراسات الاستقصائية)، ودعم الخبراء (الذي يشمل توفير الخبراء لدعم الدول في أنشطتها) و، عند الاقتضاء، توجيهات بشأن الشراء.

(107) منظمة السياحة العالمية، "Restarting Tourism"، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/restarting-tourism>.

(108) منظمة السياحة العالمية، "Supporting Jobs and Economies Through Travel & Tourism: A Call for Action to Mitigate the Socio-Economic Impact of COVID19 and Accelerate Recovery, March 2020" https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-04/COVID19_Recommendations_English_1.pdf.

(109) منظمة السياحة العالمية، "Global Guidelines To Restart Tourism", May 2020، متاح على الرابط التالي: <https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/UNWTO-Global-Guidelines-to-Restart-Tourism.pdf>.

(110) منظمة السياحة العالمية، "Priorities for Tourism Recovery", May 2020، متاح على الرابط التالي: <https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/UNWTO-Priorities-for-Global-Tourism-Recovery.pdf>.

(111) منظمة الطيران المدني الدولي، "تقرير فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران" و "الوثيقة الإرشادية بشأن 'الإقلاع' لفرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران"، كلاهما متاح على الرابط التالي: <https://www.icao.int/Security/COVID-19/EBandSL/067a.pdf>.

2-2 تعزيز القدرة التنافسية وبناء القدرة على الصمود

التمكينية التي تُوجّه قطاع السياحة نحو مسار أكثر استدامة وشمولاً؛

- تحسين تجربة الزوار من خلال تجارب جديدة تشمل التراث الثقافي وأشكال التعبير الثقافي والصناعات الإبداعية⁽¹¹²⁾؛
- تشجيع السياحة المحلية والإقليمية، حيثما أمكن ذلك؛
- إعادة تحديد الغرض من المهارات والكفاءات لتتبع استخدامها على نطاق أوسع من نطاق السياحة وإنشاء "خليط القطاع الذكي" في الأماكن التي أصبحت فيها السياحة النشاط الاقتصادي الوحيد؛
- تعزيز القدرة التنافسية الكلية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإعطاء دفعة للجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على القطاع؛
- إنشاء نظم إنذار مبكر للسياحة على أساس تقييمات المخاطر الخاصة بالشركات والجهات.

تدعو هذه الأزمة أيضاً إلى وضع إطار أقوى لقياس الآثار الكاملة للسياحة⁽¹¹³⁾ ووضع سياسات قائمة على الأدلة. ويمكن للسياحة أن تعزز نظم تحليل البيانات والنهج القائمة على العلم وآليات التقييم القائمة على مؤشرات وأهداف واضحة، مثل العملية الجارية لاعتماد مبادرة قياس استدامة السياحة⁽¹¹⁴⁾ التي تهدف إلى قياس الأبعاد الثلاثة لاستدامة السياحة - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبيئية -، والشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية⁽¹¹⁵⁾.

ودعم البلدان النامية في تطوير قدراتها الإحصائية وتعزيز نشر التكنولوجيات الرقمية وغيرها من التكنولوجيات والأدوات الناشئة للرصد والإبلاغ يكتسبان أهمية جوهرية في التخطيط والإدارة المستدامين للسياحة.

كشفت الأزمة عن الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل اقتصادات السياحة لتحسين القدرة التنافسية وبناء القدرة على الصمود. وتحقيقاً لتلك الغاية، يمكن أن يقوم القطاع بالآتي:

- اعتماد أطر سياساتية جديدة، تقضي بدرجة أكبر إلى تهيئة بيئة أعمال سليمة وقادرة على الصمود؛
- دعم تطوير الهياكل الأساسية للسياحة والخدمات الجيدة التي تمكن من تطوير القطاعات الأخرى ذات الصلة، وتيسير الاستثمار لصالح المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- توفير مصادر دخل بديلة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على السياحة كي تبني قدرتها على الصمود أمام الأزمات؛
- الاستثمار في تعليم الناس وتطوير مهاراتهم، بمن فيهم النساء، في جميع المجالات لتشجيع الوظائف التي تحقق قيمة مضافة وتعزيز القدرة على الصمود، مثل الاستثمار في تطوير المهارات اللغوية؛
- وضع نموذج شامل - أي روابط إنتاجية بين قطاع السياحة وبقية قطاعات الاقتصاد، ولا سيما قطاعي النقل والتجارة من خلال مختلف السلع والخدمات؛
- تنوع الأسواق والمنتجات ومعالجة الطابع الموسمي وتشجيع الطلب على مدار السنة؛
- تحسين أوجه الترابط بين السياحة والربط المعزز لشبكات النقل، وتعزيز هياكل النقل الأساسية التي تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود باعتبار هذه الهياكل من العوامل

(114) للاطلاع على مزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي: <https://www.unwto.org/Measuring-Sustainability-Tourism> (2020-06-26).

(115) للاطلاع على مزيد من التفاصيل يرجى زيارة الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة على الرابط التالي: <http://insto.unwto.org>.

(112) منظمة السياحة العالمية، "السياحة الثقافية ووباء كوفيد-19" 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/ar/cultural-tourism-covid-19>.

(113) لوحة متابعة بيانات السياحة الخاصة بمنظمة السياحة العالمية (UNWTO Tourism Data Dashboard)، متاحة على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/unwto-tourism-dashboard>.

3-2 النهوض بالابتكار وتشجيع رقمنة النظام الإيكولوجي السياحي

إنعاش الوجهات والشركات السياحية سيتوقف بشكل كامل على قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا لفهم ورصد احتياجات المسافرين واتجاهاتهم بشكل أفضل، وبلورة تجارب سياحية مبتكرة وتسويقها، واستخدام المنصات الرقمية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومرورتها للوصول إلى العملاء⁽¹¹⁶⁾، وتوفير فرص عمل تحقق قيمة مضافة، وتنفيذ بروتوكولات صحية فعالة. ويمكن للذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة المساعدة في إدارة التدفقات وحماية المجتمعات المحلية والموارد.

ويمكن أن تركز حزم الإنعاش بشكل خاص على زيادة استخدام التكنولوجيا إلى أقصى حد، وتشجيع رقمنة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز العمليات الشبكية لإيجاد حلول مبتكرة والاستثمار في المهارات الرقمية، لا سيما بالنسبة للعاملين، بمن فيهم الإناث والشباب، العاطلين مؤقتاً أو الباحثين عن عمل.

ففي هولندا، على سبيل المثال، يمكن أن تتقدم المشاريع الناشئة والمتوسطة للحصول على "قرض مرحلي لمواجهة آثار فيروس كورونا" (Corona-Overbruggingslening) يتراوح بين 50 000 يورو و 2 مليون يورو. وفي 20 أيار/مايو، أعلنت الحكومة عن جزء ثان قدره 150 مليون يورو يساهم في تحسين سيولة الشركات الابتكارية (المشاريع الناشئة والمتوسطة).

ووافقت بلدان أخرى على إنشاء صناديق خاصة لدعم الشركات الناشئة، مثل تمويل "الميزانين" الذي توفره البرتغال للشركات الناشئة في مواجهة كوفيد-19 (وهذا يشمل الشركات الناشئة في قطاع السياحة) - والذي يضح السيولة في الشركات (المستثمر فيها بالفعل) من خلال سندات مديونية قابلة للتحويل إلى رأس مال سهمي.

ويمكن لبناء النظم الإيكولوجية للابتكار وريادة الأعمال في قطاع السياحة أن يساعد في تشجيع التحول الرقمي. ويمكن أن يركز الابتكار على اعتماد نماذج رقمية لإدارة القطاع وإيجاد فرص عمل جديدة، وكذلك إيجاد منتجات وخبرات مستدامة جديدة تربط المسافرين بالطبيعة والصناعات الإبداعية، وتُمكن المجتمعات المحلية، وتُشجّع الرحلات الآمنة من خلال التكنولوجيا.

ويمكن أيضاً الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية مثل الطائرات المسيرة من دون طيار أو تكنولوجيات الاستشعار عن بعد والسواتل لدعم التخطيط والرصد البيئيين، وحماية الأصول الطبيعية التي تعتمد عليها السياحة.

وعلاوة على ذلك، فقد سرعت الأزمة وتيرة الرقمنة، وسلطت الضوء على أثر الفجوة الرقمية على شرائح محددة من المجتمع، منها النساء. ومن الضروري توفير التدريب على تقديم الخدمات الحرة ومحو الأمية الرقمية للعاملين في مجال السياحة، وخاصة النساء والشباب، لزيادة قدرتهم على استخدام الأدوات الرقمية والموارد الإلكترونية لتبسيط عملياتهم وتوفير المرونة والاستعداد في الوقت نفسه لمستقبل العمل.

4-2 تعزيز الاستدامة والنمو الأخضر الشامل

تتيح هذه الأزمة فرصة غير مسبوقة لإحداث تحول في العلاقة بين قطاع السياحة والطبيعة، وبالتالي المساهمة بشكل أكمل في أهداف التنمية المستدامة⁽¹¹⁷⁾ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وتعزيز التنمية السياحية الإقليمية المستدامة يتيح فوائد كبيرة تتراوح من تقليل ضعف المناطق المعتمدة على السياحة في مواجهة التهديدات الاقتصادية إلى استخدام الموارد على نحو أكثر استدامة وخلق فرص عمل خضراء وتعزيز الربط لشبكات المواصلات. وينبغي أن تتحول السياحة إلى قطاع يتمتع بالقدرة على الصمود والكفاءة في استخدام الموارد والحياد من حيث

<http://www.intracen.org/covid19/15-Points-Action-Plan>

<http://tourism4sdgs.org> (117)

Action Plan: Supporting small businesses through the COVID-19 crisis and towards "the future"، متاح على الرابط التالي:

الكربون، بالاستفادة من الجهود المبذولة حالياً، بما في ذلك المواءمة مع برنامج السياحة المستدامة لشبكة كوكب واحد⁽¹¹⁸⁾.

ويمكن أن تؤدي الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والاستثمارات في الهياكل الأساسية المنخفضة الانبعاثات الكربونية وفي البحث والتطوير إلى تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق واستحداث ملايين الوظائف الجديدة - فالطاقات المتجددة وحدها يمكن أن يهني 42 مليون فرصة عمل بحلول عام 2050⁽¹¹⁹⁾. وتشير النماذج التي تحاكي اعتماد الاقتصاد الأخضر في قطاع السياحة إلى أن أكبر إمكانية لتحسين كفاءة استخدام الموارد تكمن في مجال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث يُتوقع حدوث تحسن بنسبة 52 في المائة في خفض هذه الانبعاثات مقارنةً بالسيناريوهات التي تفترض بقاء الوضع على ما هو عليه في القطاع، يليها استهلاك الطاقة (44 في المائة)، واستهلاك المياه (18 في المائة)، والتخلص الصافي من النفايات (17 في المائة).

وسيتماشى هذا التحول مع التغير في طلب المستهلكين. فسياحة الجبال والطبيعة والتراث والثقافة والمغامرات من المتوقع لها أن تنمو بسرعة خلال العقدين المقبلين. وقد أبلغت رابطة السياحة السويدية بأن الاهتمام بأنشطة المشي والرحلات على الأقدام زاد بنسبة 300 في المائة⁽¹²⁰⁾. ويُقدَّر أن الإنفاق العالمي على السياحة الإيكولوجية سيزداد بمعدل أعلى من معدل النمو المتوسط على نطاق القطاع⁽¹²¹⁾. غير أن هذا النمو يمكن أن يزيد من الضغط على البيئات والمواقع التراثية الحساسة إذا لم يُخطط له بشكل جيد ولم يُدر بشكل ملائم.

ويمكن للسياحة أيضاً أن تعزز التحول إلى سلوك أكثر مسؤولية في مجال السفر، على نحو الذي تشجعه اللجنة العالمية المعنية بأداب السياحة⁽¹²²⁾.

ويمكن أن يكون لحزم الإنعاش الاقتصادي وخطط الاستثمار والإنعاش (خاصة تلك التي تستهدف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) - بما فيها تلك التي تُنفَّذ من خلال المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف - تأثير إيجابي على تنمية السياحة، ودعم الهياكل الأساسية للسياحة المستدامة، وإعادة تجهيزها من أجل تحقيق الحياض من حيث الكربون والقدرة على الصمود على المدى الأطول.

ويمكن لحزم الدعم المالي اللازمة للإنعاش من آثار كوفيد-19 أن تستثمر في الاقتصاد الأخضر. فالاستثمار في المناطق المحمية، على سبيل المثال، يمكن أن يدعم فرص العمل وسبل العيش في المجتمعات المحلية. ويعالج ذلك المخاطر الاقتصادية المستقبلية من خلال المساهمة في مواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي؛ وحماية خدمات النظم الإيكولوجية الطبيعية، مثل المياه النظيفة، وتلقيح المحاصيل، ومكافحة الآفات، وغير ذلك، والحد من مخاطر نشوء الأمراض الجديدة الحيوانية المصدر التي يحتمل أن تتحول إلى جوائح. وفرص قطاع السياحة لتحقيق قفزات نوعية في اتجاه الاستثمارات الخضراء تشمل أيضاً الطاقة المتجددة والمباني الذكية واقتصاد التدوير⁽¹²³⁾.

ومن خلال الابتكار والمضي في طريق الاستثمار والتمويل المستدامين، يمكن للقطاع أن يسخر نجاحه ويعزز وضعه الاستراتيجي أمام المؤسسات المالية. فهذه المؤسسات ستكون عندئذ

2019، "CREST"، متاح على الرابط التالي:
<https://www.gstcouncil.org/case-responsible-travel-trends-statistics-2019/>

(122) منظمة السياحة العالمية، "نصائح للمسافر المسؤول"، 2020، متاح على الرابط التالي: <https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-07/Tips-for-Responsible-Traveller-WCTE-AR.pdf>

(123) منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Baseline Report on the Integration of Sustainable Consumption and Production Patterns into Tourism Policies*, 2019، متاح على الرابط التالي:
<https://doi.org/10.18111/9789284420605>

(118) شبكة كوكب واحد، <https://www.oneplanetnetwork.org>

(119) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، "Global Renewables Outlook: Energy transformation 2050, edition: 2020"، 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2020/Apr/IR-ENA_Global_Renewables_Outlook_2020.pdf

(120) Sverige Radio، "Kraftigt ökat intresse för vandring"، 21 April 2020، متاح على الرابط التالي:
<https://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=83&artikel=7457258>

(121) المجلس العالمي للسياحة المستدامة، "The Case for Responsible Travel: Trends and Statistics 2019 by

على هذه الخطوط الجوية أن تخفض حجم انبعاثاتها لكل راكب الى النصف مقارنة بعام 2005 بحلول عام 2050.

5-2 تعزيز التنسيق والشراكات لإحداث التحول في قطاع السياحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمكن لقطاع السياحة أن يسهم في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، على النحو الذي أكده تقرير منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أهداف السياحة والتنمية المستدامة، رحلة إلى 2030"⁽¹²⁴⁾. والأهم من ذلك أن شركات السياحة تدرك أن مواءمة أهداف الأعمال مع أهداف التنمية المستدامة تعزز قدرتها التنافسية وتساهم في الوقت نفسه في تحقيق الاستدامة وتعزيز قبول المجتمع للأنشطة التي تمارسها.

غير أنه كي تتحقق هذه الأهداف، فإن مستقبل السياحة يتوقف على بناء شراكات على جميع المستويات - أي اتباع نهج متماسك يشمل الحكومة بأكملها؛ وضمان التنسيق الرأسي المستمر بين السلطات الوطنية والمحلية؛ وتعزيز التنسيق عبر القطاعات الداعمة للسياحة مثل النقل الجوي والبري والبحري والتجارة والبيئة والثقافة والتوظيف؛ وإقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص - ووضع رفاة المجتمعات المحلية المضيفة في صميم السياسات والإدارة السياحية⁽¹²⁵⁾.

أكثر ميلا إلى دعم الإجراءات التحويلية الرامية إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والاستثمارات الخضراء في مشاريع التنمية السياحية.

ويمكن للدعم المالي والإنقادي الذي تقدمه الحكومات لقطاعات الإقامة الفندقية والرحلات البحرية والطيران أن يضمن حظر الممارسات الملوثة غير المستدامة، ومنع التراجع عن الإنجازات السابقة، وتحفيز إعادة تشغيل تلك الصناعات بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس. وفي قطاع الطيران على وجه التحديد، يجب ألا تصبح الأزمة ذريعة للتراجع عن أهدافه المتعلقة بخفض انبعاثات الكربون والتي تتمثل في تحسين الكفاءة في استهلاك الوقود بنسبة 2 في المائة سنويا حتى عام 2050، وتحقيق النمو المحايد من حيث الكربون اعتبارا من عام 2020. ويمكن أن تأتي المشروطيات المرتبطة بالدعم المالي والإنقادي، على سبيل المثال، في شكل استثمار في أنواع وقود الطائرات المستدام، وتحديد أهداف قائمة على العلم للرحلات الجوية في مجال خفض النفايات، بما فيها نفايات الأغذية والمنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، وتقليل المنتجات القائمة على اللحوم التي تقدم على متن الطائرات.

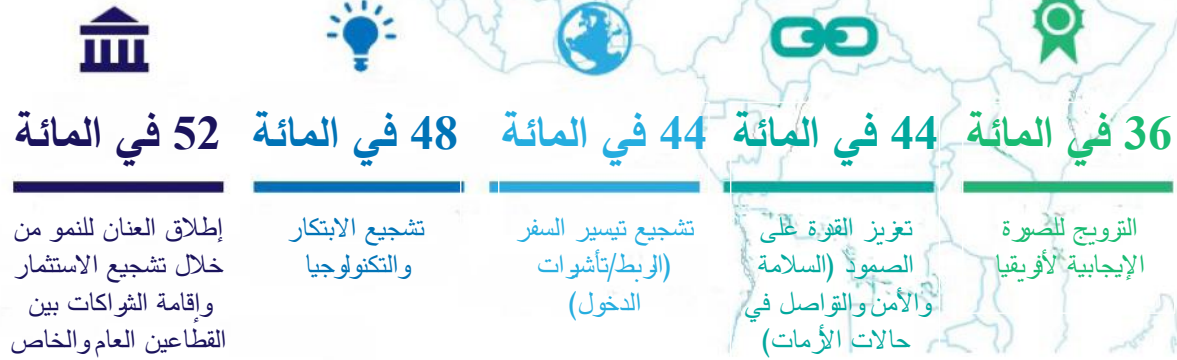
وعلى سبيل المثال، تضمنت حزمة إنقاذ في فرنسا بقيمة 10,8 بلايين دولار لصالح الخطوط الجوية إير فرانس-كاي أل إم أحكاما يتعين بموجبها على إير فرانس أن توقف رحلاتها على الخطوط القصيرة التي تتنافس مع خطوط القطارات. فالسفر بالقطارات على هذه الخطوط القصيرة يؤدي إلى انبعاثات لغازات الدفيئة أقل بكثير مما ينبعث من السفر بالطائرات. وسيتعين أيضا

(125) المرجع نفسه.

(124) منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Tourism and the Sustainable Development Goals – Journey to 2030*, 2017.

المجالات الرئيسية الخمسة

لخطة منظمة السياحة العالمية لأفريقيا- السياحة من أجل نمو شامل- التي ينبغي إعطاؤها الأولوية لدعم استجابة سريعة من أجل الإنعاش



الخلاصة

كان قطاع السياحة، الذي يعد من أكثر القطاعات دينامية وأكثرها كثافة في الوظائف في عصرنا، واحدا من أشد القطاعات تضررا من الأزمة الجارية.

وهناك ملايين من الناس المعرضة سبل عيشهم للخطر الذين يحتاجون إلى الدعم.

وبينما ترفع البلدان القيود المفروضة على السفر تدريجيا وتُستأنف السياحة ببطء في أجزاء كثيرة من العالم، يجب أن تظل الصحة عاملا يحظى بالأولوية وأن تُطبَّق بحسب بروتوكولات صحية منسقة تحمي العمال والمجتمعات المحلية والمسافرين وتدعم في الوقت نفسه الشركات والعمال.

وينبغي تكثيف التعاون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بقيود السفر وإدارة الحدود، لضمان دعم سبل العيش والاقتصادات بشكل يعكس الشعور بالمسؤولية وروح التضامن. ويجب مواصلة وتكثيف

الشراكة في العمل من أجل تعزيز الانتعاش والقدرة على الصمود في أفريقيا

49 دولة من الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة السياحة العالمية حددت رؤيتها للمواجهة الفعالة

لأثر كوفيد-19 على السياحة وتسريع وتيرة الانتعاش. وتستند الأولويات إلى "خطة منظمة السياحة العالمية لأفريقيا 2030 - السياحة من أجل نمو شامل"⁽¹²⁶⁾، التي تشكل خريطة طريق للسياحة الأفريقية تُحدد فيها أولويات واضحة للأشهر الصعبة المقبلة وهي: إطلاق العنان للنمو والاستثمار، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وتيسير السفر، وتعزيز القدرة على الصمود، والترويج للصورة الإيجابية لأفريقيا.

باريس بشأن تغيير المناخ؛ أي أنها فرصة للعمل تحويل قطاع السياحة إلى قطاع أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود.

ولن نتمكن من إحداث تحول في قطاع السياحة، وتعزيز مساهمته في خطة عام 2030 وتحويله إلى قطاع يتسم بالشمول والحياد من حيث الكربون، ويُسَجَّر الابتكار والرقمنة، ويعتق القيم ويحتوي المجتمعات المحلية، ويهيئ فرص عمل لا ثقة للجميع، ولا يترك أحدا خلف الركب، إلا بفضل العمل الجماعي والتعاون الدولي.

الجهود المبذولة في هذا الصدد، ومنها مثلا تلك التي شرع فيها كل من مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومنظمة السياحة العالمية بعد أسابيع قليلة فقط من تفشي الجائحة من أجل تعزيز إنعاش قطاع السياحة⁽¹²⁷⁾ بناء على الركائز الثلاث لحزمة المساعدة التقنية لإنعاش السياحة من آثار كوفيد-19⁽¹²⁸⁾، مع التركيز على الحفاظ على رأس المال البشري وكذلك على التكيف وتعزيز الشمول.

وتمثل الأزمة أيضا فرصة لإعادة النظر في قطاع السياحة ومساهمته في أهداف التنمية المستدامة، والطبيعة، واتفاق

(128) منظمة السياحة العالمية، "UNWTO releases a COVID-19 technical assistance package for tourism recovery, 12 May 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.unwto.org/news/unwto-releases-a-covid-19-technical-assistance-package-for-tourism-recovery>

Olga Aristeidou, "EBRD and UNWTO boost tourism (127) recovery", European Bank for Reconstruction and Development, 26 June 2020، متاح على الرابط التالي: <https://www.ebrd.com/news/2020/ebrd-and-unwto-boost-tourism-recovery.html>